هناك من يتعمد الإضرار بالمال العام وضرب المؤسسات الناجحة لخصخصتها

الزلزلة: سنحاسب الوزير المسؤول عن انقطاع الكهرباء في رمضان

حذر مرشح الدائرة الأولى د.يوسف الزلزلة من النهج الخاطيء في الخصخصة الذي تنتهجه الحكومة ما يؤدي إلى خسائر كبيرة، موضحا كان هناك من يتعمد الإضرار بالمال العام من خلال تحويل مؤسسات ناجحة إلى خاسرة للاستفادة من خصخصتها وبيعها بابخس الأثمان وهذا ما حدث مع الخطوط الجوية الكويتية التي كانت في يوم من الأيام من افضل الخطوط الجوية على مستوى العالم، واضحت شبح وبقايا طيران عاجز ومشلول.

واضاف الزلزلة ان تجارب الخصخصة عربيا تجارب فاشلة كان على الحكومة الاستفادة منها، قبل ان تفتح بابا جديدا للتنفيع والفساد، مؤكدا انه وزملائه في المجلس المبطل الأخير انجزوا قانون خصخصة الكويتية لتتحول إلى شركة مساهمة تتبع هيئة الاستثمار، لافتا إلى أن القانون يضمن حقوق الموظفين، حيث تم تخيير الموظفين بين البقاء في الشركة أو التقاعد أو التحويل إلى جهات أخرى في الدولة، وفي الحالات الثلاث حقوقهم محفوظة.

وقال الزلزلة أن الخصخصة الناجحة تتطلب أن تتعامل الحكومة بنزاهة وشفافية، وهذا ما نشك فيه، فالكويت في مراكز متدنية في مؤشرات الشفافية ومحاربة الفساد، ولذلك يجب التريث في مشروع الخصخصة في ظل سيطرة الفساد على الكثير من القطاعات، لافتا إلى ضرورة أن تتريث الحكومة في خطتها للخصخصة وأن تفعل أولا قوانين مكافحة الفساد مع تفعيل دور هيئة مكافحة الفساد التي لازالت حتى الان حبرا على ورق.

وزاد الزلزلة أن محنة الكويت تكمن في سوء الإدارة الحكومية، مؤكدا أن البلد تعاني منذ 10 سنوات من أزمة كهرباء واستفاد من هذه الأزمة كثيرون وجلبوا مناقصات تحت مسمى طوارىء 2007 التي كانت فضيحة 2007 حيث تم جلب توربينات معطلة مصنعيا وكان مصيرها المخازن

يوسف الزلزلة

لتكون شاهدا على الفشل الحكومي في التعاطي مع الأزمات، وليت الحكومة تعلمت من أخطاء الماضي، للأسف الحكومة لا تتعلم أبدا والدليل وقوفها عاجزة حتى الآن عن النهوض بقطاع الكهرباء من كبوته.

وتساءل ماذنب المواطنين ألا تستطيع الحكومة توفير الكهرباء في هذا الجو شديد الحرارة خاصة اننا في رمضان والناس صائمون، ما ذنبهم في قطع الكهرباء ساعات طويلة عن منازلهم والمعروف أن انقطاع الكهرباء يصاحبه في كثير من الأحيان انقطاع في الماء خاصة في البنايات المرتفعة، ولقد حذرنا من أزمة غير مسبوقة في الكهرباء، وقد حدثت الأزمة وحكومتنا كالعادة مكتوفة الأيدي، ملوحا بمحاسبة الوزير المسؤول.

إلغاء المشاريع الكبرى غير مقبول ويدل على أن الحكومة تخضع لضغوط المتنفذين

وانتقد الزلزلة إلغاء المشاريع الكبرى رغم أنها أساس الخطة التنموية، لافتا إلى أن الحكومة ليست صاحبة قرار بدليل أنها تتراجع كثيرا عن قرارات أصدرتها سواء كان هذا التراجع بسبب ضغوط نيابية أو سوء تخطيط وكلاهما معناه أن حكومتنا تتميز بسوء الإدارة، فماذا نفعل في هذا العيب التراكمي لدى الحكومة ونخشى اليوم الذي نحتاج فيه أن نستورد حكومة ترانزستور من الصين تساعد حكومتنا في الادارة.

ونوه بقضية الداو كيميكال التي كلف إلغائها ما يزيد عن 2 مليار دولار، موضحا أن هناك من تعمد هذه الخسائر ليستفيد منها، مشيرا إلى أن عقد الصفقة كان مجحفا للكويت مستغربا القانونيين الذين وافقوا على عقد بهذا الشكل مع شركة كانت تعاني من خسائر كبيرة وكانت على وشك الافلاس.

المطوع: استخدام تقنية البصمة الإلكترونية أصبح ضرورة للقضاء على الجريمة

عدنان المطوع

أكد النائب السابق ومرشح الدائرة الثانية م.عدنان المطوع أن الاستقرار الأمني يعتبر هاجس كل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة، مبينا أنه مع تطور الجريمة وأساليبها أصبح من الضرورات الملحة استخدام التقنيات المتقدمة كالبصمة الالكترونية لمواكبة التطور والحداثة بتطبيق مشروع نظام آلي امن لتسجيل وتخزين البصمة الالكترونية بانواعها للتعريف بالهوية لتستخدم بكافة مفاصل الدولة وبشكل موسع ديموغرافيا للسكان مواطنين كانوا او اجانب وجغرافيا بالمناطق والمحافظات شاملة المنافذ الجوية والبرية والبحرية، وان تحفظ بقاعدة بيانات تراعى فيها الصفة التعريفية والأمنية تواكب ثورة الاتصالات مرتبطة بمركز تحكم للتبادل بين كافة الجهات الحكومية المعنية، وذلك لانتساب البصمة بانواعها اللصيق للفرد دون غيره. وأشار المطوع في تصريح له أمس إلى أنه لما كان لاستخدام البصمة الالكترونية من فائدة في تحديد الهوية الشخصية وسلامة وضع الشخص القانوني، فهي كذلك تحد من المخالفات والجرائم الأمنية خاصة الجنائية منها كما إنها تسهل عملية الدخول والخروج للقادمين والمغادرين عبر المنافذ البرية والجوية والبحرية الحدودية للمواطنين والمقيمين على حد سواء متى ما توفرت الأجهزة الخاصة بذلك، مشددا على أنه سيسعى في المجلس القادم لإصدار التشريعات والقوانين للعمل بأجهزة البصمة الالكترونية وتوافرها بكافة مراكز الدولة والدوريات الأمنية ويكون استخدام البصمة الالكترونية مستند للتعريف بالشخصية في جميع المنافذ الحدودية البرية والجوية والبحرية والأماكن التي تراها المراكز الحكومية ضرورية، لتسهل التعريف بالهوية وتحديد المطلوبين والأشخاص المشتبه بهم حتى نقضي على ظاهرة التزوير وانتحال الشخصية، والتقاعس عن تنفيذ الأحكام ومخالفة الإقامة إضافة إلى استخدام جوازات ووثائق تحمل بيانات أشخاص آخرين، حتى تكون الكويت كما عهدناها بلد آمن وأمان واستقرار.

الصانع: مطلوب تكاتف الجميع لتجفيف منابع الفساد الإداري والمالي

اكد مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الامة المحامي يعقوب الصانع على ضرورة تجفيف منابع الفساد الاداري والمالي في الدولة من خلال تبني حزمة اقتراحات بقوانين للحد من هذه المظاهر السلبية فالدفاع عن المال عام هدف كل مواطن والدستور الكويتي نص في المادة 17 منه على ان حماية المال العام واجب على كل مواطن ومن مشيرا الى انه من هذا المنطلق مارس دوره في المجلس السابق بكل مسؤولية ووطنية وتقدم بحزمة اقتراحات لذلك من اهمها انشاء النيابة الادارية كما اكد ضرورة منح ديوان المحاسبة حق الاحالة الى النيابة العامة مباشرة.

يعقوب الصانع

وبين انه سيعاود تقديم حزمة اقتراحاته الرقابية لمكافحة الفساد ان حاز ثقة الناخبين مجددا في المجلس القادم وفي اول دورة برلمانية مشددا على ضرورة تفعيل عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد لضبط كل نوع من انواع الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة.

وقال الصانع ان انشاء النيابة الادارية واعطاء صفة الضبطية القضائية لديوان المحاسبة ومنحه الحق في احالة اي شبهات مالية وادارية الى النيابة العامة مباشرة وعدم الاكتفاء بتقديم التقارير الرقابية الى مجلس الامة بات امرا ملحا في ظل تواصل الهدر المالي في مؤسسات الدولة ولابد بأن يكون هناك قانون يردع المفسدين ويحد من الفساد موضحا اننا نسمع عن تفشي مظاهر الفساد ولكن هل تم ضبط اي من المفسدين ؟.

وطالب الصانع ان يكون لديوان المحاسبة دور جديد وقوي في هذه القضية مؤكدا انه سيسعى الى ذلك خلال المرحلة القادمة بإذن الله فنحن لن ننتظر قضية داو اخري وهدر جديد للمال العام حتى نتحرك وهذا هو واجب كل مواطن.

أعلن عن مقترح إنشاء هيئة لاختيار القيادات بعيدا عن المحسوبية والواسطة

الشمالي: اقتصادنا هش وعلى الحكومة اتخاذ قرارات حازمة لتحصينه

جانب من الحضور

علي الشمالي متحدثا

قال مرشح الدائرة الثالثة د.علي الشمالي ان الاقتصاد يعد المحور الرئيسي لنجاح او فشل المجتمعات والدول، مشيرا الى ان حل المشكلات الاقتصادية كالبطالة والسكن ومشكلات الشباب والصحة والتعليم الخطوة الاولى لبناء مجتمع اقتصادي واجتماعي ناجح على كافة المستويات.

وحذر الشمالي في تصريحات خلال ندوة اول من امس تحت عنوان قضيتي اقتصادية من خطورة مقبلة على الاقتصاد الكويتي اذ لم تولي الحكومة والمجلس المقبلين انتباههما لتلك المشكلة، مبينا ان تلك المشكلة اصدر بشانها البنك الدولي تقريرا مفصلا يدلل على ان اقتصاد الكويت سيكون اقتصادا هشا بعد 7 سنوات نظرا لما تقوم به الحكومة من مخاطرة في الانفاق من ميزانية من مصدر واحد للدخل وهو النفط، مطالبا بضرورة اتخاذ عدد من القرارات الحاسمة حتى لا تستمر الدولة في اتجاه واحد وهو يشبه الاستثمار عالي المخاطر.

وانتقد الشمالي بشدة الدور الذي تلعبه الحكومة في السيطرة على موارد العمل الاقتصادي في الدولة، معددا الانشطة التي تسيطر عليها الدولة بـ12 موردا اقتصاديا، مبينا ان تلك الهيمنة يقابلها على الطرف الاخر تهميش لدور القطاع الخاص والذي يعد اساسا لنجاح العمل الاقتصادي.

وأوضح الشمالي قائلا: اعمل على اعداد مقترح لإنشاء هيئة خاصة للإدارة العليا في الحكومة حال فوزي في الانتخابات المقبلة، مشيرا الى ان تلك الادارة تختص باختيار وترشيح القيادات المختلفة وتطبيق اليات واسس واضحة على الجميع لتقلد المناصب القيادية في الدولة بعيد عن المحسوبية والواسطة وذلك بالتعاون مع كل وزير في وزارته المختصة.

واستدرك الشمالي قائلا: مشكلة الكويت انها لا تمتلك فكرا ابداعيا ولا انتاجيا حقيقيا في المجال النفطي، بيد انة عاد وأكد ان الكويت تذخر بالكفاءات والشباب المدرك الذي يمكن ان يقود دفة العمل في القطاع النفطي الذي يمكن ان يستوعب نحو 100 الف موظف بدلا من الـ20 الف الحالية وذلك في حال البدء في تنفيذ مشروعات صناعية ونفطية وبتروكيماوية لاحقة للنفط بدلا من بيع المنتج خام وهي نظرية عفى عليها الزمن.

وكشف الشمالي خلال الندوة عن عدد من الاحصاءات والمؤشرات التي ظهرت نتائجها مؤخرا مؤسسات عالمية وابرزها البنك الدولي وهيئة اليونسكو والتي اكدت تراجع الكويت عالميا في مجالات عدة ابرزها التعليم والبيئة والجاهزية الشبكية البنى التحتية ومدركات الفساد في الهيئات والوزارات الحكومية.

ولخص تلك المؤشرات بنتائج تدلل على ان الكويت تعاني كثيرا وتحتل مراكز متاخرة في عدد من المجالات، ضاربا مثالا لذلك بترتيبها في مجال الاداء البيئي حيث تحتل المركز 126 على مستوى العالم وتحتل المركز الـ50 في مجال الصحة، مبينا انها تحتل المركز الـ47 عالميا في مجال التعليم حيث كشفت الدراسة ان تكاليف الطالب تقدر بـ5 الاف دينار سنويا على نفقة الدولة.

واستدرك قائلا : الكويت تحتل المركز 66 على مستوى العالم في مدركات الفساد في الهيئات والوزارات الحكومية مما يؤكد ان القرارات الحكومية مسيسة بشكل ينذر بخطر.

ولفت الى ان الكويت تعاني من ضعف مؤشر الجاهزية الشبكية وهي تعني ضعف البنية التحتية للربط بين الوزارات والهيئات الحكومية مما يترك اثرا سلبيا على الاداء الحكومي وهو سببا رئيسيا لتفشي الروتين والبيروقراطية والدورة المستندية بين الهيئات كافة.

وأكد الشمالي انه لن يرد على اي اشاعات او افتراءات اثيرت ضده من قبل المعترضين على ترشيحة للانتخابات وقال: لن اخطأ في حق احد حتى وان اخطأ هو في حقي وكل المرشحين اخواني واتعهد انني عقب انتهاء الانتخابات سالتقي بهم وساجتمع معهم، بيد انه وجهه رساله الى مختصرة لكل من اعترض على خوضة الانتخابات قائلا انا شخص بسيط نشأت وسط اسرة متفاهمة ومترابطة واضاف اقسم انني لم ولن اشترى صوت واحد والكويت والكويتين اكبر وابعد ما يكون عن عملية المزايدة على وشراء الاصوات.

وقال لقد منحنا الله نعمة النفط لنستفيد من عوائدة بشكل جيد ونحمي مستقبلنا ونحقق العيشة الكريمة لابناء الدولة وشبابها ولن يتثنى ذلك الا بالعمل الجاد ووضع القوانين والتشريعات.

وحول قضايا المرأة وحقوقها قال المرأة الام والاخت والابنة ولهذا يجب علينا احترامها فحقوقها لا تقتصر على الوظيفة وانما يجب علينا تعزيز مكانتها في المؤسسات والهيئات، لا شك ان حقوق المرأة ما زالت منقوصة.

أكد في افتتاح مقره الانتخابي أنه لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

الهاجري: سنتصدى لأي محاولة لتبديد ثروات الشعب

اكد مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الامة ماضي العايد الهاجري على ضرورة ان يفعل مجلس الامة القادم دوره في الرقابة على اداء الحكومة وممارسته لوظيفته الاساسية في الرقابة على اموال الشعب مشيرا الى انه لا يجوز باي حال من الاحوال التغافل عما تبدده الحكومة من ثروات الشعب واموالة وتبعثرها يمينا وشمالا دون ان يخضع ذلك الى محاسبة شديدة من قبل نواب الامة مستنكرا تصريح وزير المالية مصطفى الشمالي في حكومة تصريف العاجل من الامور الذي تعودنا على تصريحاته الاستفزازية عندما قال لا صوت يعلو على صوت الحكومة عندما تم منح مصر مبلغ 4 مليارات دولار هل من اموال الشعب الكويتي

وقال الهاجري خلال افتتاح مقره الانتخابي امس الاول بحضور ووسط حشد كبير من ابناء الدائرة الخامسة اننا نوجه رسالة الى الوزير الشمالي ونقول له ان كفاك استفزازا للشعب الكويتي وصوت الشعب هو الصوت الذي لا صوت فوقه واستنادا الى المادة 17 من الدستور فان للاموال العامة حرمه وحمايتها واجب على كل مواطن والشعب هو مصدر السلطات مستغربا منح وبعثرة الحكومة الملايين للخارج وتستكثرها على المواطنين الذين لا يريدون الا حقوقهم والعيش الكريم والدليل وقوف الحكومة ضد كل قانون اومشروع يستفيد منه المواطن

ماضي الهاجري

وقال ستكون لنا وقفة بإذن الله تجاه ذلك العبث الحكومي فالمجلس القادم هو الذي سيعرف كيف يقوم السلوك والدور الحكومي وهذه مسؤولية علينا جميعا لذلك لن نسمح لاي من كان بان يكون وصي على اموالنا وسلزم الحكومة في المجلس القادم بالا تتعدا ذلك والا تقوم ببعثرة الاموال في الخارج الا بعد موافقة مجلس الامة وهذا هو دورنا وواجبنا اما الوزير الشمالي فنقول له وعدنا معك في قاعة عبدالله السالم حتى نعرف كيف ننتزع حقوقنا منك ومن حكومتك

واشار الهاجري الى تردي الخدمات الاساسية في مجتمع غني كالكويت وكاننا من دول العالم الثالث مشيرا الى انه من المؤسف ان تتناسى الدولة واجبها تجاه المواطن بل ان المواطن خارج دائرة اهتمامات الحكومة اذ لا تزال الخدمات الاساسية قاصرة متساءلا اين المستشفيات الجديدة واين المدارس الجديدة واين هي الحقوق التي نص عليها الدستور الكويتي مؤكدا ان ما نطالب به انما هو حق من حقوق المواطنين ولن نقبل بعد الان بالتهاون وصوتنا هو الذي سيكون فوق صوت الحكومة

وتطرق الهاجري الى قضية التوظيف بعد ان وصلت اعداد العاطلين عن العمل نحو 19 الف شاب وشابه وبالمقابل هناك اكثر من 70 الف وافد يعمل في الجهات الحكومية مبينا اين الدور الحكومي في هذه القضية واين حلولها وهل التزمت الحكومة بما اقسمت عليه بانها ستطبق مواد الدستور وتحترمها ام لا ؟ فالدستور الكويتي نص على ان تقوم الدولة بتوفير العمل لكل مواطن ولكن كما قلت فإن المواطن يخرج من دائرة اهتمامات الحكومة مؤكدا اننا سنلزم الحكومة بحل هذه القضية من خلال تطبيق القوانين وسنتبنى مشاريع بقوانين من شانها ان تعالج كل اوجه القصور التي يعاني منها المواطن سواء في مجالات العمل او التعليم او الخدمات الصحية مشددا على ضرورة مساءلة كل وزير عما لم ينفذه في خطة التنمية التي اقرت منذ ثلاث سنوات ولم نلمس اي تنفيذ لها مستغربا من تصريحات الحكومة انذاك بأن خطة التنمية ستتضمن انشاء مستشفيات ومدارس وستحقق كل ما يتمناه المواطن ولكن منذ ثلاث سنوات حتى الان لم نرى شي على ارض الواقع مما يؤكد بأن الحكومة هي حكومة اقوال لا افعال وانها لا تستحق البقاء وعلى كل وزير اخفق او قصر ان يرحل قبل ان ترغمه على الرحيل

الحضور في ندوة الهاجري

واشار الهاجري الى قضية التلوث وكيف ان الحكومة عاجزة على مواجهه المتنفذين والتجار اصحاب هذه المصانع على الرغم من اصدارها للكثير من القرارات فلا تزال الدائرة الخامسة واهلها يعانون من التلوث والامراض المزمنة والحكومة تستكثر عليهم اتخاذ اي اجراءات لحل قضية القضية متسائلا اين التزامها بصحة المواطن؟ واين وعودها بنقل هذه المصانع الى مناطق بعيدة عن السكان؟ مؤكدا ان هذا الملف يشكل اولوية بالنسبة له سيتصدى له الى ابعد مدى.

وانتقد الهاجري غياب الرقابة البرلمانية في المجلس المبطل الثاني وتهميشه للادوات الدستورية حتى انضوى تحت عباءة الحكومة وصار نوابه وكانهم اعضاء في الحكومة يأتمرون بأمرها وليسوا ممثلي الشعب معتبرا ان هذاالمجلس هو اسوأ مجلس مر على الحياة السياسية في البلاد لأنه فقد الخضوع للحكومة بإمتياز والدليل عدم تنفيذ الحكومة لاي قانون اصدره هذا المجلس المبطل بالشكل الصحيح ورده للكثير من القوانين الاخرى مؤكدا ان المجلس القادم سيكون هو المجلس المعبر عن الارادة الشعبية الحقيقية وسيفعل دوره الاساسي في الرقابة والتشريع والالتزام بالقوانين داعيا كافة الناخبين الى المشاركة في هذه الانتخابات واختيار من يستحق تمثيلهم ويدافع عن مصالحهم وحقوقهم حتى تكون هناك كلمة وبصمة للشعب الكويتي.